وكذا الاعمى في الشراء والبيع والولي في القصاص حظ من الزيادة
في الواجب تشفيا وفي الدور الحكمي كما اذا قال لزوجته كلما طلقتك
ثلثا فانت طالق قبله ثلثا اذا قيل بلزوم الدور فانه يمتنع عليه
التطابق الا بالتوكيل فيه وكذا لو قال لوكيله كلما عزلتك فانت
وكيلي فليوكل في عزله وتوكل المرأة في توكيل رجل يلي عقد
النكاح وان لم يصح منها مباشرته وقد يولون ماريج عايشة من تزويج ح
بنت اخيها عبد الرحمن في غيبته لجواز ان يكون اخوها وكلها
في ان توكل رجلا في تزويج ابنته او وكل محل محرما في ان يوكل
محلا في تزويج وعلى هذا يجوز ان يوكل المسلم ذميا ان يوكل مسلما
في شراء عبد مسلم او مصحف او وكل مسلم ذميا او يوكل مسلما
على مسلم فجميع هذه الصور الا الثلث الاخيرة عندنا باطلة و ق
اما تلك فمحتملة واعلم يجوز ان ينيب مباشرة فعل عن نفسه مع جواز
ان يكون وكيلا فيه لغيره كالسفيه وكالمرتد وكالعبد في قبول النكاح
لغيره او ايجابه حيث لا ضرر على السيد فيه وكذا ذو الاربع لامة لك ز ر
وكذى الاربع
التزوج فيه بخامسة ويتوكل لغيره في مطلق التزويج وكذلك خائف

العنة

٤٤٩

العنة لا يعقد الا سنة لنفسه على قول ويجوز لغيره واعلم كل من
قدر على انشاء شيء قدر على الاقرار الا في مسائل اشكلت وهو لي
المرأة الاختياري لا يقبل اقراره وكذا قيل في الوكيل اذا اقر بالبيع
وقبض الثمن او الشراء او الطلاق او الثمن او الاجل ولو اقر بالزوجية
في العدة لا يقبل منه مع انه قادر على الانشاء وقيل يقبل وكذا كل من
لا يقدر على انشاء لا يقبل اقراره الا فيمن اقر على نفسه بالرق فانه يقبل
مع جهالة نسبه ولا يقدر على ان ينشئ في نفسه الرق وعندهم المرأة تقر
بالنكاح ولا تتمكن من انشائه والقاضي المعزول اذا اقر بان ما في يد
الامين تسلمه مني وهو لفلان فقال الامين تسلمته منك ولكنه لغير
فلان قبل قول القاضي وهذه بقايا نهبها عندهم فيقال رجل يد على غيرهم
سال لا يقبل اقراره فيه ويقبل اقرار ذي اليد فيه وسئلة المرأة ممنوعة
عندنا لانها قادرة على الانشاء وسئلة القاضي مشكلة واعلم كل
اقرار انما يعمل فيه بالمتيقن ويطرح المشكوك كما لو اقر انه وهبه وسلمه
ثم انكر القبض لامكان توهمه الامر القرينة القوية كما لو اقر لمجهول او حمل
واطلق فانه يحمل على الممكن وكذا من اقر بدراهم وفسرها بالناقصة

ازاد في ح الاقرار بعد طلاق ينفذ
قوله الا فيمن اقر على نفسه بالرق الخ